

الموجز التنفيذي

تقرير شبكة الأمم المتحدة لخبراء الاقتصاد الصادر إحياءً للذكرى السنوية الخامسة والسبعين تشكيل اتجاهات عصرنا

أيلول / سبتمبر 2020



IN SUPPORT OF

لنشكّل
مستقبلنا
معاً

UN75
2020 وما بعد



الأمم
المتحدة



يمكن الاطلاع على التقرير الكامل من خلال الرابط التالي: www.un.org/development/desa/publications

حقوق النشر محفوظة © للأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة.

تصميم الرسومات: بروغرافيكس (Prographics)
صورة الغلاف: لويس ريد / unsplash



unsplash / برايغ تيجاني

الموجز التنفيذي

والكساد العظيم الذي أعقبها فمَرَّقا ستار المخاوف وولدا إرادة أصدق تجاه التعامل مع القضايا وفق معطيات جديدة. كذلك أحييت الأزمة نفسها روح التعاون المتعدد الأطراف بدافع من ضرورة التكاتف لتحقيق استجابة منسقة مشتركة. ثم جاء إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ في عام 2015 ليرسيا منطلقاً تنموياً جديداً هو بمثابة مخطط لتحقيق الرخاء والارتقاء ب حياة البشر واحترام الكوكب وفق المرتجى من الشراكات والجهود المتضافرة.

بيد أن خطة عام 2030 قد حادت عن مسارها؛ إذ لم تتحول التزامات السياسات إلى سياسات واقعية

إنّ عالمنا معرّض للخطر لما يواجهه من ضغوط على جبهات كثيرة. لكن ذلك ليس حتماً محتوماً علينا، وخصوصاً حيثما كانت المخاطر ناجمة عن أنشطة بشرية قابلة للتخفيف عن طريق اختيارات البشر. ومن ثم، فإن اتباع الخيارات الصحيحة اليوم دونما مزيد من الإبطاء إنما يدرأ عنا فوات الأوان المناسب لتشكيل الاتجاهات الكبرى في عصرنا لتتخذ مساراً يتسم بالاستدامة ويحقق المنافع للجميع.

لقد وضع التقدم الاقتصادي خلال معظم تسعينيات القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ستاراً على كثير من المخاوف، فجاءت الأزمة المالية العالمية في 2008

على الدوام، فحتى مع زيادة التمويل المستدام افتقرت الزيادة إلى السرعة الكافية ومواكبة النطاق المطلوب. يضاف لما سلف أن التغيير في السلوكيات والذهنيات لا يواكب طموحاتنا في مجال الاستدامة.

كما أن العالم يواجه أزمة غير مسبوقه حالياً على الأصعدة الصحية والاجتماعية والاقتصادية جراء جائحة «كوفيد-19». وتكاد تلك الجائحة أن تحرف منجزات خطة عام 2030 عن طريقها وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المنبثقة عنها.

الاتجاهات الكبرى التي تشكل عالمنا

إنّ الإخفاق في الحفاظ على مسار العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كاشفٌ عن أوجه قصور في السياسة العامة، وعن بطء وتيرة التغيير في الاستثمارات، والأنماط السائدة في الاستهلاك والإنتاج. وقد ارتهن التقدم لتأثير عدّة اتجاهات كبرى تُشكّل عالمنا بمرور الوقت.

لذلك، يركز التقرير المائل على تلك الاتجاهات الكبرى، ألا وهي: تغيير المناخ، والتحوّلات الديمغرافية - لا سيما شيخوخة السكان، والتوسّع الحضري، وظهور التكنولوجيات الرقمية، وأوجه انعدام المساواة. وكل ما سبق هو نتاج للنشاط البشري، لذا يمكن التأثير فيه بقرارات بشرية وبخيارات سياسية.

ثلاثة من تلك الاتجاهات هي تجسيد للتقدم البشري، وهي: الاتجاهات الديمغرافية، والتوسّع الحضري، والابتكار التكنولوجي. وتلكم الاتجاهات "حتمية" لأنها ستظل قائمة طالما ظل الإنسان عاملاً ومنتفاعاً مع بني جنسه. أما اتجاهات تغيير المناخ والتدهور البيئي وأوجه انعدام المساواة فهي غير حتمية؛ بل هي ناجمة عن إخفاقات صريحة في السياسات المتبعة.

هذا التمييز بين نوعي الاتجاهات الكبرى ضروري لتبصير الخيارات السياسية الكفيلة بتحقيق خطة عام 2030 - بالسعي إليها لا بالرغبة عنها. تحقق الاتجاهات

الثلاثة الأولى منافع صريحة للمجتمعات والاقتصادات، فينبغي عدم إيقافها أو تعويقها - بل يلزم توجيه دقّتها وتشكيل مضامينها بما يعظم التأثيرات الإيجابية ويحدّ قدر الإمكان من أية تأثيرات سلبية. أما تغيير المناخ والتدهور البيئي فليس لهما أي تأثير إيجابي؛ ما يوجب عكس مساره. وبالمثل، فإن التأثير الكلي لأوجه انعدام المساواة المستمرة والمتفاقمة هو تأثير سلبي؛ فبينما قد يستفيد البعض منها إلا أن أكثر البشر يخسرون بسببها، فضلاً عما تسببه من تفويض لجهود التنمية المستدامة. لذلك، يجب تصويب مسار انعدام المساواة أيضاً.

تكتسي الاتجاهات الخمسة الكبرى سمات الظاهرة العالمية، غير أن الثلاثة الأولى قابلة للتشكل والتغيير عبر السياسات الوطنية. ولا تتسحب تلك القابلية على الاتجاهين الآخرين. ليس من سبيل إلى حل قضية تغيير المناخ إلا بالعمل الجماعي المشترك من كل البلدان. أما أوجه انعدام المساواة فهي مزيج من القضايا كونها قابلة للحل في كل بلد من خلال السياسة الوطنية إلى حد كبير. ومع ذلك فإن تخفيف تلك الأوجه في ما بين البلدان - بما في ذلك الفجوة التقنية - يتطلب جهداً عالمياً تعاونياً.

يركز هذا التقرير على تلك الاتجاهات الخمسة الكبرى لسببين رئيسيين، هما: أولاً، ارتباط كل منها بخطة التنمية المستدامة 2030، ذلك بأنه لأربعة من تلك الخمسة هدف "محدد" - فتغيير المناخ مرتبط بالهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة، والتوسّع الحضري بالهدف رقم 11، والابتكار التكنولوجي بالهدف رقم 9، وانعدام المساواة بالهدف رقم 10. أما الاتجاه الخامس -أي: التطورات الديمغرافية- فيتجلى بوضوح في الغايات المقررة لعدّة أهداف من أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً: وضوح الارتباطات بين الاتجاهات الخمسة الكبرى؛ فلكل منها تأثيره المباشر في مخارج التنمية المستدامة وفي الاتجاهات الكبرى الأخرى. وغالباً ما تتلاقى تفاعلات تلك الاتجاهات فتزيد من حدة تأثيراتها المنفردة. وفي بعض الحالات يؤدي تأثير أحد الاتجاهات الكبرى إلى إبطاء تأثير اتجاه آخر أو مجابهته، سواء كان التأثير إيجابياً أم سلبياً.

كل ذلك يعني أن السياسات التي تشكل اتجاهها كبيراً محدداً وتقلل من تأثيره أو تعيد توجيهه إنما هي سياسات قادرة أيضاً على التأثير في الاتجاهات الكبرى الأخرى أو تقويتها؛ ما يعني توليد منافع مشتركة. وهذا اعتبار هام في تصميم تدخلات السياسات وترتيبها من حيث الأولوية.

«كوفيد-19» - أزمة وفرصة

جائحة «كوفيد-19» هي أعظم تحدٍّ داهم حالياً، فهي وإن بدأت على هيئة حالة طوارئ صحية عامة إلا أنها تحولت إلى أشد كساد عالمي منذ الكساد العظيم. كما أن الحجم المهول للأزمة يهدد كل ما تحقق في مجال التنمية المستدامة على مدار السنوات الخمس الماضية، فضلاً عن جُل التقدم التنموي المحرز تحت المظلة السابقة المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية.

وإذا كانت الجائحة تطالنا جميعاً، إلا أن تأثيرها فينا ليس واحداً؛ بل إنها أبرزت وعمقت أوجه انعدام المساواة القائمة بالفعل داخل البلدان وفي ما بينها. كما أفضت الجائحة إلى أشد التأثيرات حدة في البلدان والفئات المعرّضة أصلاً لمخاطر التخلف عن الركب.

أما تأثير الأزمة في الاتجاهات الكبرى فيتخذ أشكالاً مختلفة. فمثلاً: أدى التوسُّع في العمل عبر الإنترنت بسبب الإغلاق إلى تسريع وتيرة رقمنة الاقتصاد، فضلاً عن تعزيز جهود الابتكار التكنولوجي. لكنّ تنفيذ الوظائف كلّها عبر الإنترنت هو أمر متعذّر، وهناك تفاوت شديد في القدرة على الاتصال الفائق السرعة. وهذا يعني أن «كوفيد-19» ترسخ الفجوة الرقمية وتزيد أوجه انعدام المساواة فداحةً. وبالنظر إلى الجانب الإيجابي سنجد أن النشاط الاقتصادي قد توقف عن الحركة، وكفّت كذلك انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما يرتبط بذلك النشاط من تلوث الهواء والماء. وتحسّنت أوضاع التنوع الأحيائي، وهذه مكاسب قد تكون قصيرة الأمد إذا لم نضع الطبيعة والمناخ في صلب جهود التعافي الاقتصادي.

بات معلوماً أن الأزمة كانت مدمرة، لكنها -مع ذلك- تشكل فرصة عظيمة لبناء ما دُمر بصورة «أفضل»، ووضوح تصوّر جديد لكثير من مؤسساتنا وهياكلنا الاقتصادية والاجتماعية، وللسلوكيات والأنشطة بما يكفل توجيهها توجيهاً حاسماً نحو التنمية المستدامة.

اتخذت حكومات كثيرة خطوات شجاعة ومبتكرة في إطار استجابتها للأزمة، بل وتدخلت على نطاق واسع في سبيل ذلك. وقد يحمل ذلك فاتحة خير تجاه التعافي من الأزمة، لكن الواجب ألا يكون التعافي محض عودة إلى ما كان. وباعتبار أهداف التنمية المستدامة مخططاً أولياً لجهود التعافي فهناك فرصة لمجابهة القضايا التي كان التعامل معها بالغ الصعوبة في إبان الظروف العادية. ويضاف إلى ذلك إمكانية المجابهة بأساليب مبتكرة.

التأثيرات في أهداف التنمية المستدامة

يؤثر تغيُّر المناخ تأثيراً واضحاً في الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي)، بينما يؤثر التدهور البيئي بصوره المختلفة -شاملة فقدان التنوع الأحيائي- في الهدف رقم 6 (الماء النظيف والإصحاح) وفي الهدف رقم 14 (الحياة تحت الماء) وفي الهدف رقم 15 (الحياة على اليابسة). ولما كانت التبعات تكون على أشدها عندما تطال الفئات المعرّضة للخطر، فهناك تأثيرات أيضاً في الهدف رقم 10 (الحد من أوجه انعدام المساواة). يشكل خفض انبعاثات الكربون جانباً رئيساً من حل قضية تغيُّر المناخ، فيما يُساهم العمل المناخي في تحقيق الهدف رقم 7 (الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة). غير أن فقدان رأس المال الطبيعي بسبب الأضرار البيئية يقوّض أساس الرخاء المستقبلي ويؤثر في الهدف رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

إنّ الاتجاهات الديمغرافية، التي تشمل تغيُّرات الشرائح العمرية، لها تأثيرات هامة في كثير من مجالات التنمية المستدامة، منها: الهدف رقم 1 (القضاء على الفقر) لأنّ بمقدورها المساعدة في تقليل الفقر والتأثير في التوازن المالي لنظم الحماية الاجتماعية؛ والهدف رقم 2 (القضاء

على الجوع) لأن تباطؤ النمو السكاني يقلل الضغط الديمغرافي الكلي في مكافحة الجوع وبتيح تحسين التغذية والأمن الغذائي؛ والهدف رقم 3 (الصحة الجيدة والرفاه) نظراً للتحسينات المرتبطة به في صحة الطفل والأم؛ والهدف رقم 4 (التعليم الجيد) نظراً للارتباط بين انخفاض الخصوبة وزيادة الاستثمار في التعليم لكل طفل. ترتبط الشيخوخة بالهدف رقم 5 (المساواة بين الجنسين) لأن العوامل المسببة لانخفاض الخصوبة تسرع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد يساهم ذلك في الهدف رقم 8 من خلال العائد الديمغرافي، وفي الهدف رقم 10 بما يساهم في تقليل أوجه انعدام المساواة لأن التباين في انخفاض معدلات الخصوبة في ما بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية ييسر الوصول الموسع إلى الخدمات والفرص الاقتصادية.

يؤثر التوسع الحضري في أهداف التنمية المستدامة كافة، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. ولما كانت الموارد واستخدام الطاقة والنفايات والتلوث والدخل والثروة متركزة في المدن، فإن التنمية المستدامة رهن بالتوسع الحضري المستدام. يتطلب ذلك الوفاء بالهدف رقم 11 (مدن ومجتمعات مستدامة). لكن النظرة الأوسع تفيد بأن النجاح في التصدي لأي من التحديات المترتبة على التوسع الحضري سيؤدي إلى توليد منافع مباشرة أو منافع مصاحبة غير مباشرة في عموم خطة التنمية المستدامة بأكملها. ومن بين تدخلات السياسات، يمكن للسياسة الحضرية أن تحقق التأثير الأقوى في الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية، ألا وهي: المجتمع والاقتصاد والبيئة.

تحظى التطورات التكنولوجية بموقع محوري في تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في ظل ارتباطها بزيادة الكفاءة في استغلال الموارد، وخفض انبعاثات الكربون، وبمعظم جهود المحافظة على البيئة، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين جودة المياه والإصحاح، والارتقاء بأوضاع الصحة والتعليم. ومن ثم، يمكن للابتكارات التقنية أن تحقق مساهمة إيجابية في الأهداف السبعة الأولى من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الأهداف أرقام 13 و14 و15. تؤدي التكنولوجيا الرقمية إلى تغيير متسارع في طبيعة أسواق العمل وأدائها، فضلاً عن الإنتاجية الاقتصادية واستدامة النمو وشموليته، كما أنها تقرر مدى التقدم في

تحقيق الهدف رقم 8. يأتي الابتكار في صميم الهدف رقم 9 (الصناعة والابتكار والبنية الأساسية). يمكن للتكنولوجيا أن تكون أحد المحددات الكبرى في تحقيق الهدفين 10 و11، فضلاً عن محوريتهما في التحول المطلوب ضمن الهدف رقم 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولين).

يتنافى انعدام المساواة بطبيعته مع المبدأ الأصيل لخطة التنمية المستدامة 2030 - وهو عدم تخلف أحد عن الركب. وعلى ذلك، يرمي الهدف رقم 10 إلى خفض المستدام في أوجه انعدام المساواة في الدخل والفرص. كما أن انعدام المساواة في الاستفادة من الفرص والإمكانات الأساسية يحول دون الوفاء التام بالأهداف 1 و2 و3 و4، فضلاً عن إفضاء انعدام المساواة إلى محدودية الوفاء بالأهداف 6 و7 و8 و9. وإذا تُرك انعدام المساواة في معاملة المرأة بدون تداركة فسيجعل بلوغ الهدف رقم 5 بعيد المنال.

كيف السبيل انطلاقاً من الوضع الراهن؟ سياسات تشكيل الاتجاهات الكبرى

ظلت الاتجاهات الكبرى تتشكل على مدار عقود، فليس من اليسير إزالتها أو تغييرها تغييراً ملموساً على المدى المتوسط. غير أنه يمكن تشكيلها بمر الوقت من خلال اتباع سياسة متسقة.

وقد تكون تأثيرات أي اتجاه من الاتجاهات الكبرى إيجابية أو سلبية، ذلك بأن التوسع الحضري يجمع بين كل العوامل اللازمة لتحقيق الابتكار التكنولوجي والمكاسب الإنتاجية على سبيل المثال؛ لكن المراكز الحضرية تولد معظم التلوث والنفايات المضرة بالبيئة الطبيعية. كما أن التصدي للنتائج السلبية لأحد الاتجاهات الكبرى قد يبطئ بعضاً من تأثيراته الإيجابية، والعكس صحيح أيضاً.

وقد تؤثر السياسات في أحد الاتجاهات فحسب، إلى جانب اتجاهات كبرى أخرى متفاعلة معه. وهو ما يوجد آفاقاً لتحقيق منافع مصاحبة يتخللها تحقيق نتيجة إيجابية في أحد المجالات عبر تدخل موجّه إلى إحداث تغيير في مجال آخر. وبمقدور تلك التدخلات

السياسية أن تحفّز مزيداً من التغييرات الفعالة المتعاضدة، فضلاً عن تحقيق تأثيرات أقوى وأشمل.

من الهامّ مراعاة ملاسبات صنع السياسات وتبعاتها، فأولاً: يجب على صنّاع السياسات في كل مجال أن يعوا الروابط العابرة بين الاتجاهات الكبرى وكيفية تفاعلها، وأن يحوزوا القدرة على تقييم التأثيرات -غير المباشرة للتدخل في مجال واحد- الواقعة على مخرجات مجال آخر. وثانياً: ينبغي اجتناب التدخلات ذات التأثير الانتكاسي الفعلي أو المحتمل في أي مجال. وثالثاً: يمكن تعزيز التأثيرات المتعاضدة من خلال صنع سياسات منسّقة بين مختلف المجالات بحيث تكون التدخلات في أحد المجالات مصممة وموقوتة لتتلاقى مع التدخلات في مجال آخر. ورابعاً: تتطلب كفاءة صنع السياسات الموازنة بين المكاسب والخسائر حيثما كانت التأثيرات متعارضة في مجال أو اثنين، وهو ما يقتضي التنسيق الفعال المستمر رأسياً وأفقياً في مراحل شتى لصنع القرار.

وسيكون لتلك الاعتبارات دورٌ هامّ في ترتيب أولويات التدخلات السياسية والمفاضلة بينها في ظل وجود نهج بديلة. وللتسلسل أهميته أيضاً؛ ذلك بأن رقمنة الاقتصادات -على سبيل المثال- أمر حتمي واجب، لكنه يرسخ أوجه انعدام المساواة ما لم تكن مصحوبة (أو مسبوقه أحياناً) بسياسات تكفل إرساء بنية تحتية رقمية، وإتاحة سبل الاستفادة منها للجميع بتكلفة

ميسورة، وتقديم التعليم المستمر والتدريب المتواصل لكل المواطنين بُعْية اغتنام فرص الوظائف الجديدة على أفضل ما يكون. وإذا شئنا مثلاً آخر سنجد أن الفرص الموسعة للتوظيف هي مطلب أساسي لتحويل الوفرة الشبابية إلى عائد ديمغرافي، ولتمكين المجتمعات ذات الشيخوخة من صون -أو تحسين- مستويات المعيشة والإنتاجية في أوساط القوى العاملة بها.

وبالنظر إلى الطبيعة المتداخلة للاتجاهات الكبرى فينبغي أن تركز سياسات تشكيلها وتبعاتها على التأثير في العوامل المُحرّكة لتلك الاتجاهات. قد يتسنى تحقيق ذلك في بعض الأحوال تحقيقاً جزئياً من خلال التصدي لتأثيرات اتجاه آخر من الاتجاهات الكبرى لما ينطوي عليه من احتمالات التداخل مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ولا بد من اعتماد قوانين البناء الفعالة بغرض تقليل استخدام الطاقة في المراكز الحضرية من أجل الشروع في تخطيط حضري مستدام يتجاوز الطلب الكلي على الكهرباء وما يتصل بذلك من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مثلاً. وفي حالات أخرى تكون التدخلات الفعالة متسقة مع البعد نفسه المنشود من التنمية المستدامة. فمثلاً: تُساهم الإدارة الواعية للتغييرات في استخدامات الأراضي مع تقليل إزالة الغابات في إبطاء التغييرات في الدوائر الهيدرولوجية التي تؤثر بدورها تأثيراً مباشراً في الطقس إلى جانب المحافظة على قدرة حبس الكربون في الغابات وتقليل الاحترار العالمي.



تغيّر المناخ والتدهور البيئي



مكتبة صور الأمم المتحدة / جون إسحاق

إنّ العوامل المُحرّكة لتغيّر المناخ وتدهور البيئة راسخة بشدة في مجتمعاتنا واقتصاداتنا. لذا فإنّ عكس مسار هذا الاتجاه الكبير يقتضي تغييرات تحويلية في جانبي العرض والطلب، ويشمل ذلك التغييرات الواعية في أساليب الحياة التي تمس تفضيلات الاستهلاك، واتباع عمليات إنتاجية أكثر احتراماً للبيئة، والتحلي بقدر أكبر من الكفاءة في استهلاك الموارد، ومراعاة مسؤوليات الشركات. أما إدماج رأس المال الطبيعي في سياسات التنمية فيُساهم في تكثيف التركيز على الاستدامة.

وبصفة خاصة، يلزم إحداث تغيير كبير في نظم إنتاج الغذاء المستدامة لأنها الباعث على جانب كبير من استخدامات الأراضي من جانب الإنسان. كما أن الاجتهاد في الوقوف على فهم أوفى للتنوع الأحيائي وللمناخ سيُساهم في صون إنتاجية الأراضي وسبل كسب العيش. وثمة أفق رحيب لقيام فرص مترتبة على بناء رأس المال الطبيعي عبر استعادة مواطن أشجار القرم (المنغروف) للتخفيف من حدة الفيضانات ولاستصلاح الأراضي الرطبة. وسعيّاً إلى استغلال السياسة المتكاملة في التصدي للقضايا المتشابكة، لا بد من اتباع نهج متعددة الجوانب مثل الحلول القائمة على الطبيعة، وتحديد تدهور الأراضي، واقتصاد التدوير.

لا بد من حشد تمويل كافٍ للتخفيف من تغيّر المناخ والتكيف مع تأثيراته حتى يتسنى تحقيق الخطط الوطنية للعمل المناخي، غير أن هذه الغاية لم تستوف متطلباتها. هنا تنهض المصارف التنموية الوطنية المتعددة الأطراف نهوضاً متزايداً بدور بالغ الأهمية، غير أنه يلزم حشد مزيد من الموارد التي يدخل في عدادها ما يأتي من القطاع المالي الخاص. ومن الأدوات الواعدة في هذا الصدد الأدوات المالية المبتكرة؛ مثل مبادلة الديون بالعمل المناخي. ولا غنى في هذا الصدد عن التدابير ذات المصدقية لتحقيق التقدم والاستدامة.

ومن الجوانب البالغة الأهمية في خطة العمل المناخي بكل البلدان هو المسارعة الحتمية بالتحويل من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة. وعلى الحكومات أن تستغل آليات التحفيز السعري والسوقي استغلالاً تاماً، وخصوصاً تسعير المحروقات الكربونية وإلغاء الدعم للوقود الأحفوري. يضاف لما سلف وجوب اتباع نهج شامل يكون أحد ركائزه التدابير التنظيمية التي من بينها فرض معايير دنيا لكفاءة الوقود في أساطيل المركبات، وأخرى للحد الأدنى لنوعية الهواء، واختلاف الضريبة على المركبات حسب اقتصاد الوقود الذي تسير به، والإنهاء التدريجي لكل المزايا المالية المقدمة إلى الصناعات الملوثة للبيئة.



كليمون فاليز / unsplash

الاتجاهات الديمغرافية وشيخوخة السكان

القدرة الوظيفية للأفراد وديمومة رفاههم طوال مراحل العمر، وتتزايد أهمية هذه الرعاية في تقدم السكان في العمر. ولا شك أن القضاء على التمييز المرتبط بالعمر -بما في ذلك عوائق السن المانعة من التوظيف- ستحقق مساهمة هامة في تقليل انعدام المساواة وزيادة الإنتاجية وإذكاء النمو الاقتصادي بمفهومه الشامل.

أما الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العمل من خلال إزالة عوائق مشاركة المرأة واعتماد سياسات صديقة للأسرة إنما هو سبيل إلى تحسين مشاركة قوة العمل ويُدعم مستويات أعلى من النشاط الاقتصادي والرفاه. كما يُعد ذلك من السبل الفعالة في التصدي لتناقص الفئات العمرية العاملة، وتحقيق عائد مُراعٍ "للمنظور الجنساني".

من العوامل الرئيسة لتقليل الفقر وانعدام المساواة وتعزيز الصمود والشمول الاجتماعيين توفير الحماية الاجتماعية الشاملة ذات المزايا المناسبة المقترنة بتعزيز مدخرات التقاعد. ومن الممكن المساهمة في تقليص انعدام المساواة من خلال تنفيذ إصلاحات للأمن الاجتماعي بما يراعي الفجوة الآخذة في الاتساع في متوسط الأعمار حسب الحالة الاجتماعية الاقتصادية. لذا يلزم تحقيق مزيج مناسب من التحولات العامة والخاصة وفي مجال العمل والادخار لتوزيع الضغوط المالية المرتبطة بشيخوخة السكان بمرور الوقت وفي شتى المؤسسات.

الاتجاهات الديمغرافية ليست عرضة للتغيير بفعل السياسات نظراً لما تتسم به تلك الاتجاهات من طبيعة بطيئة الحراك وطويلة الأمد. تستند أنجح التدخلات السياسية في هذا المجال إلى التخطيط الواعي الطويل الأمد؛ ويدخل في حكمه إدارة الشيخوخة والتغيرات التي تمس التركيبة العمرية للسكان المتجدرة في تراجع معدلات الخصوبة وزيادة متوسط الأعمار.

أما التوسُّع في إتاحة خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية فيسند الاختيار الفردي وتحقيق النوايا المتعلقة بالحمل والإنجاب. ويُساهم ذلك في تقليل حالات الحمل المُفاجئ والمرتفع المخاطر، والحد من وفيات الأمهات والمواليد. كما يُساهم في التوسُّع في فرص التعليم المدرسي والفرص الاقتصادية للفتيات والنساء. كذلك يُساهم الاستثمار في التعليم والصحة للجميع في تحسين الإنتاجية واستمرار النمو الاقتصادي. وهذا استثمار لازم لتحقيق الاستفادة المثلى من العوائد الديمغرافية المرتقبة.

تتزايد أهمية التعلم المستمر لمواكبة التغيُّر التكنولوجي والتحقق من التجدد المرن في المهارات على امتداد دورة الحياة. ومن المتصور أن يؤدي تدريب كبار السن على استخدام التكنولوجيات الجديدة إلى إيجاد فرص أكبر تمكنهم من استدامة نشاطهم في الحياة خصوصاً في سوق العمل. تُساهم الرعاية الصحية الوقائية في صون



مكتبة صور الأمم المتحدة / كيبا بارك

التوسُّع الحضري المستدام

الشمول الاجتماعي. كذلك ينبغي إدماج هذا التخطيط بصورة راسية لتحقيق التماهي بين التخطيط البلدي والاستثمارات الإقليمية في البنية التحتية وخدمات النقل، علاوةً على تحقيق التناغم بين السياسات والاستثمارات في شتى القطاعات الاقتصادية المهمة.

ويُعيّن على الحكومات أيضاً تقوية التنمية الاقتصادية المحلية والتمويل الحضري من خلال تفويض الإدارات البلدية بالصلاحيات المالية لتمكينها من إدارة الخدمات العامة. إن استحداث سياسات قادرة على تغيير سلوك المستهلك سيمكّن إدارات المدن من تقليل النفقات بشدة ودعم أنماط الاستهلاك التي تعزز ثقافة التدوير. ويمكن أن تشمل التدخلات على برامج ترفع قيمة المواد العضوية، شاملةً ما يأتي من مياه الصرف ومخلفات الأغذية، من أجل توليد عائد من إنتاج الطاقة والسماد العضوي، وتحفيز جهود التجميع والتدوير وإعادة استخدام مخلفات الاستهلاك وإيجاد استخدامات جديدة لها.

تُعد سياسات التوسُّع الحضري الوطنية ذات التخطيط الدقيق من أدوات تنسيق الفرص المؤاتية في مجال التوسُّع الحضري إلى جانب تحقيق التنمية المتوازنة في المناطق المستهدفة. لذلك ينبغي للحكومات أن تدمج التوسُّع الحضري في التخطيط للتنمية الوطنية والتخطيط الاقتصادي عبر استهداف قطاعات اقتصادية تستغل إمكاناتها وترتب استثماراتها من حيث الأولوية بما يزيد من إنتاجية المدن. كما أن التخطيط الاقتصادي المسترشد صراحةً بالاعتبارات المكانية من شأنه المساعدة في بناء منظومة من المدن المتنوعة المتخصصة ذات المهام الاقتصادية المكملّة، تعضدها في ذلك استثمارات في البنية التحتية تُعزز شبكات المدن وتربط بين المدن والمناطق الريفية.

وينبغي للتخطيط الحضري أن يستحدث تصاميم مركبة ذات استخدامات متعددة بحيث تحقق القيمة المرجوة من الأراضي الحضرية، وتخلق فرص عمل لفقراء المناطق الحضرية، وتخفف الاختناق، وتحسّن



أندي كييلي / unsplash

التكنولوجيات الرقمية

أصحاب الشأن: الحكومات والمنظمات الدولية والحكومات المحلية ومزودي خدمات الاتصالات وصناع الأجهزة والبرمجيات ومزودي الخدمات الرقمية والمحتوى الرقمي، فضلاً عن المجتمع المدني ومختلف الفئات المشرفة على البروتوكولات والمعايير الخاصة بالشبكات الرقمية.

ينبغي أن تنطوي سياسات التخفيف من التبعات السلبية للرقمنة على تشريعات مرنة متكيفة في مجالات المعلومات والاتصالات بما يكفل القدرة على صون المستهلكين وحماية البنية التحتية دونما تعويق للابتكار أو للاستثمار في التكنولوجيات الرقمية الجديدة. وقد تنطوي سياسات الرقمنة والبيانات-الرامية إلى تحقيق القيمة من الاقتصاد الرقمي وتعظيمها- على جوانب من قبيل استراتيجيات البيانات الوطنية، وتوفير الحماية لحقوق الأفراد، والمبادئ الإرشادية بشأن البيانات المفتوحة، وتعزيز المهارات المتعلقة باقتصاد البيانات.

لذا يجدر بالحكومات أن تتعامل مع العوائق الحالية والمستجدة التي تعطل النمو في أسواق البيانات المحلية لديها؛ وأن تعين الشركات على وضع استراتيجيات تمكّنها من استخراج بياناتها واستغلالها، والتعامل مع التركيز السوقي المتنامي ومع الهيمنة البادية في اقتصاد البيانات، علاوةً على تعزيز حماية المستهلك وإدارة تدفقات البيانات العابرة للحدود.

توجد العوائد الرقمية جنباً إلى جنب مع الفجوات الرقمية، ومن الهامّ بذلك اتباع سياسات كفيلة بإرساء أسس الاقتصاد الرقمي والمجتمع الآخذين بأسباب الشمول. بيد أنّ تطويع العوائد الرقمية يقتضي اتباع سياسات مواكبة للمستجدات وتنفيذ أطر عمل تنظيمية حديثة في مجالات كثيرة من بينها الابتكار والتمويل والاتصال وأسواق العمل والتنافس وحوكمة التنمية والاستفادة من التكنولوجيات. يقتضي ذلك تحركاً عاجلاً لا من البلدان فحسب، بل ومن المجتمع الدولي دعماً للبلدان النامية؛ لا سيما أقلها نمواً، من أجل إحداث انطلاقات كبرى في عالم التكنولوجيا.

إن ابتناء نظم ابتكار فعالة يتطلب تطوير القدرات والارتباطات في ما بين الجهات الفاعلة الأساسية، وتعزيز الأطر التنظيمية والسياسية، وبناء المؤسسات ونظم الحوكمة، ودعم النظم الإيكولوجية لريادة الأعمال، وتيسير الوصول إلى التمويل ورأس المال البشري.

ويلزم في سياسات التمويل أن تغطي مختلف جوانب الابتكار؛ بما في ذلك البحث والتصميم وتطوير المنتجات، واعتماد تكنولوجيات جديدة، فضلاً عن الخدمات والتدريبات ذات البعد التوسّعي في مجالات التكنولوجيا. ومن الوارد الاحتياج إلى مزيج من الأدوات يشمل آليات التمويل المبتكرة.

أما سياسة الربط الرقمي الرامية إلى التوسّع في البنية التحتية الرقمية فتتطلب التنسيق في ما بين كثيرٍ من



ديمتري ميلنيكوف / موقع ألامى للصور

أوجه انعدام المساواة

يراد من سياسات المجموعة الثانية أن تؤثر في توزيع الدخول القابلة للتصرف. وأما اللجنة الثالثة فتتضمن سياسات يراد منها التصدي للجور وللتمييز، وتعزيز مشاركة الفئات المحرومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

علاوةً على ما سبق، تتعرض صناعة السياسات الوطنية في عالمنا المتشابك لقبود تفرضها قرارات متخذة خارج الحدود الوطنية. لذا يتعرض مبدأ التعاون المتعدد الأطراف لضغوط هائلة في هذا الوقت الحرج، لكن التعاون بين البلدان يظل ضرورياً لدواعي ليس من أدناها أن العواقب المترتبة عن تزايد اللامساواة لا تُراعى أي حدود وطنية.

لا تنطبق مجموعة واحدة من السياسات الهادفة إلى تقليل أوجه انعدام المساواة على كل البلدان أو في كل السياقات. لكن المطلوب في أية استراتيجية شاملة على الصعيد الوطني أن تتصدى لانعدام المساواة من خلال إذكاء تكافؤ الفرص، والتوسع في إعادة التوزيع والتصدي للتمييز بما يحقق التقليل المرتجى في كل أبعاد انعدام المساواة. تشمل اللجنة الأولى في هذا الصدد السياسات الرامية إلى تعظيم القدرات بما يتيح الاستفادة المنصفة من الفرص. أما اللجنة الثانية فتشمل السياسات المؤثرة في إعادة توزيع الدخول والأجور والأرباح. وفي حين يراد لسياسات المجموعة الأولى أن تغَيّر من توزيع الدخل السوقي، فإنه

أهم العبر المستفادة وآفاق العمل بالنسبة إلى الأمم المتحدة

تفضي الاتجاهات الكبرى إلى تأثيرات سلبية بسبب أوجه القصور في السياسات أو الإخفاق التام فيها. ولكن في المضي قدماً يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تأطير استجابات للاتجاهات الكبرى على نحو يشجّع على بلوغ الإجماع السياسي المحلي على التحرك وفق مقتضيات الاستدامة. وبذلك تتمكن الأمم المتحدة من المساعدة في حشد الدعم العالمي اللازم لكل بلد، لا سيما البلدان الضئيلة الموارد.

وفي مجال تعيّر المناخ، ستواصل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تعيّر المناخ توجيه العمل العالمي المنسق لتحقيق مستهدفات التخفيف والتكيف. تنهض الأمم المتحدة بدورٍ محوريٍّ في تعزيز الجهود الرامية إلى حشد التمويل للعمل المناخي، وتقديم دعمٍ فنيٍّ بالغ الأهمية للبلدان في ظل استعداداتها للمساهمات المقررة وطنياً ولتحديث خطط التنفيذ ذات الصلة بما يراعي اتفاق باريس. وفي هذا السياق، تسترشد الدول الأعضاء بأهم المعاهدات البيئية الدولية بشأن التنوع الأحيائي ومكافحة التصحر والمواد الكيميائية، بالإضافة إلى عدد كبير من الاتفاقيات الأخرى المبرمة تحت إشراف الأمم المتحدة، وذلك في سبيل تصديها لمجموعة كبيرة من التحديات البيئية وتحديات التنوع الأحيائي.

إنّ الأمم المتحدة هي المصدر النهائي للبيانات المعتبرة بالمستجدات الديمغرافية. ويمكن استغلال هذه الصفة استغلالاً أكبر لتعميق الفهم للقوى المحركة والمزايا والمساوئ والسياسات الكفيلة بتشكيل مؤشرات البيانات الديمغرافية بمرور الوقت. كذلك تُساهم الأمم المتحدة في فتح آفاق النقاش بشأن السياسات حرصاً على توليد اتجاهات السكان لعوائد ديمغرافية ممكنة، مع مساعدة البلدان في استشراف متطلبات السياسات المتغيّرة وتنفيذها. ولذلك الدور قيمة خاصة في الحالات التي تصطدم فيها التغييرات المطلوبة بالتقاليد الراسخة والأعراف الاجتماعية المتجذرة.

وسعيّاً إلى تحقيق التوسّع الحضري المستدام، تتيح منصات مثل المرصد الحضري العالمي، ومؤشر ازدهار

المدن التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بيانات أساسية من أجل الفهم والعمل الفعال. تنهض الأمم المتحدة أيضاً بدورٍ هامٍّ في دعم البلدان والمدن لتنفيذ خطة التنمية الحضرية الجديدة، وهي خريطة طريق لالتماس الصحيح من السياسات والتخطيط والتمويل. وهذه الخطة تدعم الشراكات الاستراتيجية والمشاورات المتعددة الأطراف، مثل المنتدى الحضري العالمي، التي تأخذ بالتوسّع الحضري المُستدام إلى الأمام.

ومع تطوّر التكنولوجيا، فلا بُد من أن يتماهى استخدامها مع المعايير الأخلاقية والمُراعية لحقوق الإنسان المتبعة عالمياً. وهنا تحظى الأمم المتحدة بمقايير فريد يخوّلها إدارة الحوار في ما بين الأطراف المعنية وصولاً إلى اتفاق عالمي حول المبادئ المتفق عليها من أجل إدارة التكنولوجيا الرائدة. وبمقدور الأمم المتحدة الجمع بين كل أصحاب الشأن المعنيين لصياغة إجماع بشأن المعايير الأخلاقية والقانونية، ومن بينها ما يخصّ البحث والتنمية. وتمثّل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمة الأمم المتحدة في عام 2020 فرصةً لتحقيق «التزام عالمي تجاه التعاون الرقمي»، ولترسيخ الغايات والمبادئ والإجراءات التي تحظى بالأولوية.

هناك شواهد كثيرة على ما يجدي وما لا يجدي في سبيل الحد من عدم المساواة. لكن الركون إلى الواقع لا يعزى في المعتاد إلى انعدام المشورة المتخصصة، بل ولا إلى ضعف القدرات الملائمة في معظم الأحيان. بل إنّ حشد الدعم لاستجابات السياسات للتصدي لعدم المساواة كثيراً ما يصطدم بجدارٍ من المصالح المترسخة. ومن ثم، يمكن للأمم المتحدة أن تعين الحكومات في التغلب على القيود السياسية، وجمع البيانات المجمّعة لتقييم مدى أوجه انعدام المساواة وطبيعتها، وقياس النجاح الذي أحرزته التدخلات الرامية إلى الحد منها. ولما كانت الأمم المتحدة هي المنتدى المتعدد الأطراف الأهمّ في التصدي لأوجه عدم المساواة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة؛ فإن الأمم المتحدة قادرة على تعزيز الإجماع الدولي على القضاء على أسوأ أشكال عدم المساواة وأكثرها شيوعاً – ألا وهي المعاملة غير المنصفة للمرأة والفتاة.

